

دور المشاريع العمومية في تحقيق التنمية المستدامة لمناطق الظل: دراسة حالة ولاية تلمسان

The role of public projects in achieving sustainable development of shadow areas the case of the wilaya of Tlemcen

ط.د سعيدي مصطفى¹، أ. عباس عبد الحفيظ²

¹ جامعة أبوبكر بلقايد - تلمسان - (الجزائر)، saidimoustafa@yahoo.com

² جامعة أبوبكر بلقايد - تلمسان - (الجزائر)، abbasabdelhafidh@gmail.com

تاريخ الاستلام 2022/04/24 ؛ تاريخ القبول: 2022/05/14 ؛ تاريخ النشر: 2022/06/01

ملخص: تهتم هذه الدراسة بتحليل واقع التنمية المستدامة لمناطق الظل لولاية تلمسان ، و الوقوف على دور المشاريع العمومية في دفع عجلة التنمية في مناطق الظل التابعة لولاية تلمسان كعينة عن باقي ولايات الوطن وهذا باستعمال المنهج التحليلي الوصفي، وقد توصلت الدراسة في مسعاها إلى نتائج تبرز أهمية المشاريع العمومية في تحسين الإطار المعيشي للسكان وتلبية حاجياتهم الأساسية حيث تم تسجيل على مستوى ولاية تلمسان 251 مشروع بغلاف مالي قدر ب أكثر من 370 مليار دينار تمثلت في فتح شبكات الطرق الجديدة، والتزويد بالمياه الصالحة للشرب وتأهيل شبكات الصرف الصحي والكهرباء والغاز والإنارة العمومية، علاوة على تحسين ظروف التمدرس والعلاج وفضاءات الترفيه، وتحقيق مستوى مقبول من الرفاهية الاجتماعية في مناطق الظل.

كلمات مفتاحية: تنمية محلية مستدامة، برامج الإنعاش الاقتصادي، مناطق الظل، تمويل محلي

تصنيفات JEL: Q01, O11

Abstract: This study is concerned with analyzing the reality of sustainable development of shadow areas of Tlemcen, and to stand on the role of public projects in pushing the development of development in the state of Tlemcen as a sample from the rest of the homeland, using the descriptive analytical approach. The study has reached results highlighting the importance of public projects In improving the living framework of the population and meeting their basic needs, where Tlemcen has been recorded at 251 million funds with more than 370 billion dinars represented in the opening of new road networks, providing drinking water and rehabilitation of sewage, electricity, gas and public lighting, as well as improving conditions Terriment, treatment and entertainment space, and achieve an acceptable level of social well-being in the shadow zones.

Keywords: Sustainable local development, economic recovery programs, shadow zones, local financing

JEL Classification Cdoes :O11, Q01

*-المؤلف المرسل: سعيدي مصطفى ، البريد الإلكتروني: saidimoustafa@yahoo.com

مقدمة

في الجزائر، وحسب عملية إحصاء أجريت من قبل الهيئات المحلية المختصة، يعيش أكثر من ثمانية ملايين جزائري في ظروف معيشية صعبة، وذلك في الأرياف وهوامش المدن الكبرى والصحراء، أين تنعدم مقومات الحياة الأساسية كالسكن والمياه والكهرباء والمدارس، وشبكات الطرقات، ومرافق الخدمات العامة.

كما يشهد المجتمع الجزائري أيضا نموا ديموغرافيا مرتفعا ساهم في احداث ضغط على المدن ذات التجمعات السكانية الكبرى انعكس سلبا على مستويات المعيشة في هذه المناطق التي تعرف التهميش و الحرمان من أبسط متطلبات الحياة كالبني التحتية و نقص في الموارد المالية و الاستغلال الغير المستدام للموارد الطبيعية التي تزخر بها أراضي المنطقة، ومداخل ضعيفة للغاية للأسر، مما يفضي إلى ظهور جيوب من الفقر ومن ثم الميل إلى النزوح نحو المدن وإلى الانخفاض الديموغرافي، انطلاقا مما سبق أخذ مفهوم مناطق الظل حيزا كبيرا من اهتمامات صناع القرار في الجزائر من خلال تضافر الجهود بين الحكومة و الجماعات المحلية نحو دفع عجلة التنمية.

إشكالية:

حاولنا معالجة هذه الدراسة انطلاقا من الإشكالية التالية : ما مدى تحقيق المشاريع العمومية بمختلف صيغها لتنمية محلية مستدامة لمناطق الظل في ولاية تلمسان؟

فرضية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية نطلق من الفرضية التالية: تعمل البرامج باختلاف صيغ تمويلها الى تجسيد مشاريع تنموية حسب أولوية كل قطاع.

أهداف الدراسة:

تعمل هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- التأصيل النظري للتنمية المستدامة ومناطق الظل في الجزائر
- الوقوف على التوجهات القطاعية للحكومة على مستوى مناطق الظل في الجزائر
- التأصيل النظري لكافة البرامج وصيغ التمويل التي تستفيد منها مناطق الظل
- حصيلة رخص البرامج التي استفادت منها مناطق الظل لولاية تلمسان كعينة من مناطق الظل في الجزائر.

منهجية الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في خلال ابراز الجانب النظري لكل من المشاريع العمومية، مناطق الظل،

التنمية المستدامة، أنواع البرامج من حيث صيغ التمويل التي تستفيد منها مناطق الظل، إضافة إلى المنهج التحليلي، حيث تم جمع المعلومات والإحصائيات وتحليلها تحليلًا منطقيًا للوصول إلى النتائج المطلوبة.

الدراسات السابقة:

- دراسة (بنعمراوي عبد الدين) سنة 2021 تحت عنوان "مناطق الظل الحدودية في الجزائر بين متطلبات التنمية المحلية وتعزيز مقدرات السياحة الوطنية"

تعالج الدراسة متطلبات التنمية المحلية وطرق تعزيز مقدرات السياحة المناطق الظل الحدودية في الجزائر، من خلال تحديد أهم آليات الحوكمة المحلية ورصد واقع القطاع السياحي ومتطلبات تنميته على مستوى مناطق الظل الحدودية، ثم الوقوف على مساعي الدمج بين مقاربتَي الأمن والتنمية، سعياً لإيجاد بدائل تنمية ناجعة وفعالة تمكن من تأمين التنمية لتلك المناطق، وكل ذلك من خلال تكريس التنمية المحلية وحوكمة القطاع السياحي وإشراك مناطق الظل الحدودية في الحركة الاقتصادية الوطنية بمنطق تنموي مستدام، يستجيب للاستحقاقات التنموية. (بنعمراوي ، 2021)

- دراسة (بسة سامي، حدوش وردة) سنة 2021 تحت عنوان "ماهية مناطق الظل وقراءة في وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل"

حاولت الدراسة إغناء قراءة لمناطق الظل في الجزائر من خلال البرنامج الاستعجالي الخاص بها، حيث أسفرت الخريطة الاجتماعية على مستوى الجزائر حصيلة قرابة ثمانية ملايين جزائري من مجموع حوالي ثلاثة و أربعين مليون نسمة في الجزائر يعيشون في ظروف صعبة تنعدم فيها أدنى شروط الحياة، و ذلك رغم الجهود المبذولة للنهوض بالتنمية في البلديات الفقيرة سابقاً، لكن في الآونة الأخيرة سطر برنامج استعجالي خاص بالمناطق المحرومة، أطلق عليه البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل، و ذلك بهدف تحسين ظروف المعيشة بها و توفير الأساسيات الضرورية من أجل تقليص الفوارق الاجتماعية بين مناطق البلاد، و تحقيق تنمية متوازنة بين الريف و المدينة و تكريس عدالة اجتماعية بين السكان. (بسة و حدوش ، 2021)

- دراسة (سلاف بوصبع) سنة 2021 تحت عنوان "المدخل التكنولوجي للتنمية المستدامة في مناطق الظل الحدودية في الجزائر"

حاولت الدراسة معالجة التنمية المستدامة في مناطق الظل من جانب البعد التكنولوجي، فقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واحدة من أهم ركائز التنمية الاجتماعية الاقتصادية خلال العقد الماضيين في العالم حيث أضحت التكنولوجيا داعماً أساسياً للاستدامة ضمن المنظور التنموي الحديث، وتحولت هذه الأخيرة من وسيلة للوصول إلى أهداف معينة إلى آلية لتحقيق التنمية المستدامة عبر جميع أبعادها، وقد ارتبط رسم السياسات والاستراتيجيات الخاصة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال بالسياسة والاستراتيجية الإنمائية، وعليه نحاول في هذه المداخلة تناول هذا الجانب وفق مقارنة تقنية والقيام

بإسقاطات حول التوجه الذي تتبناه الجزائر لتطبيق أهداف التنمية المستدامة مع التركيز على مناطق الظل الحدودية لما تتميز به من ميزات خاصة، مما يخلق ضرورات تقنية خاصة للتعامل مع الوضع. (بوصبع، 2021)

- دراسة (بن معتوق صابر) سنة 2021 تحت عنوان "قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024) في إطار تحسين معيشة السكان المتواجدين بالمناطق المعزولة والمحرومة وتحقيق التوازن الإقليمي. وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن الدولة الجزائرية أعطت اهتماما كبيرا لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في مناطق الظل، وتجسد ذلك من خلال برنامج مناطق الظل الذي يدخل في إطار مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2010-2014)، حيث سطرت إنجاز 12841 مشروع تنموي يتوفر على التمويل بقيمة 188.42 مليار دج في مختلف المجالات، مثل فك العزلة والتزود بمياه الشرب، الكهرباء والغاز، الصرف الصحي، تحسين ظروف التمدرس، الصحة الجوارية... الخ، تم إنجاز منها 7276 مشروعا، أي ما يعادل نسبة 89.35% من الأهداف المحددة لسنة 2020، كما سطرت أيضا إنجاز 19 859 مشروع تنموي بمبلغ إجمالي قدره 292 مليار دج في انتظار الحصول على التمويل. (بن معتوق، 2021)

- دراسة (بوعيشاوي مراد) سنة 2021 تحت عنوان "واقع تمويل وإعداد الميزانيات للجماعات المحلية في الجزائر ومتطلبات تنمية مناطق الظل"

تهدف هذه الدراسة إلى عرض واقع تمويل وإعداد الميزانيات للجماعات المحلية في الجزائر ومتطلبات تنمية مناطق الظل، وبالأخص دراسة حالة بلدية فقيرة وهي بلدية سيدي الربيع بولاية المدية للسنة المالية 2020، وكانت النتائج أن الموارد المالية للبلدية لا تلبي متطلبات وحاجيات مناطق الظل بها، وعليه تمثل الاعانات مصدر التمويل الرئيسي لمشاريع مناطق الظل بها. (بوعيشاوي، 2021)

- دراسة (عطاء الله توفيق، عطاء الله زوليخة) سنة 2020 تحت عنوان "تحديات الأمن الإنساني وآليات مواجهتها لتحقيق التنمية في مناطق الظل"

حاولت الدراسة البحث في آليات مواجهة الأمن الغذائي في مناطق الظل، حيث اشارت الى سعي هيئة الأمم المتحدة جاهدة لتحقيق الأمن الغذائي و الأمن الصحي لجميع الشعوب في كنف الأمن العام وتعزيز حقوق الانسان بمختلف أنواعها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية مثلما جاء به الاعلان العالمي لحقوق الانسان و العهدين الدوليين الملحقين به، لبلوغ الهدف الأسمى ألا وهو الأمن الإنساني وهو ما نجده في ميثاقها الأساسي، حيث تنص على أن هدفها تعزيز العيش الكريم و التنمية المستدامة في ظل قيم العدالة و المساواة و الرقي الاجتماعي و الاقتصادي و حماية الأجيال القادمة من ويلات الحروب، لكن بالنظر الى الواقع الدولي نجد عديد الشعوب تعيش تحت مستوى الفقر في غياب تام لتلك

القيم، و السؤال المطروح ماهي أهم تحديات الأمن الانساني لتحقيق التنمية المنشودة؟ وماهي الآليات المعتمدة في الجزائر للنهوض بالتنمية في مناطق الظل؟(عطا الله و عطا الله، 2020)

I. الاطار المفاهيمي للدراسة:

I. 1- مفهوم مناطق الظل:

مناطق الظل هي من المصطلحات التي ظهرت في الآونة الأخيرة وعرفت انتشارا كبيرا، فلم يكن متداول هذا الاسم من قبل كما هو اليوم، وقد برز هذا المصطلح بشكل قوي بعد انعقاد مجلس الحكومة في 16 فيفري 2020 بعدما تم التعريف بميزاته و التطرق إلى حيثياته و الذي كان بعنوان "معاناة مناطق الظل" والذي كان من انجاز التلفزيون الجزائري و تحت طلب من رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون ليتحول بعدها هاذ المصطلح من عنوان عادي و بسيط إلى مصطلح اجتماعي، سياسي و اقتصادي ، و لعل من أهم ما جاء به انه أعطى نظرة شاملة عن المعاناة، التهميش، الحرمان و الفقر الذي يعيشه هؤلاء الأشخاص القاطنين بهذه المناطق (بسة و خدوش ، 2021، صفحة 10)

وتعد مناطق الظل من الأماكن المحرومة من البنى التحتية والمرافق العامة، كشبكات المياه والكهرباء والمراكز الصحية والمدارس. (LAHOUZI, 2021, p. 180)

كما يمكن ذكر تعريف آخر لها: "فهي تمثل البلديات والأرياف والقرى الموجودة خارج التصنيف من الأساس والتي تتحد فيه وتنشئ كثير من المشاكل الناتجة عن غياب الضروريات بالإضافة إلى النقص الواضح في التغطية الكهربائية أو الغاز وانعدام الرعاية الصحية وغياب الربط بشبكة المياه ومراكز التعليم وغياب شبه تام لأدوات الترفيه (بن معتوق، 2021، صفحة 293)

كما تجدر الإشارة إلى أن تأهيل مناطق الظل وتداركها يشكلان شرطا من شروط تنمية البلاد. وينبغي التوضيح أن مناطق الظل بهذا المفهوم، هي المناطق المعزولة والمحرومة من الوسائل والخدمات والتميزة ببعدها عن أي محور نقل رئيسي يؤدي إلى مقر البلدية و/أو إلى القرى والمدن الأخرى(مصالح الوزير الاول ، فيفري 2021، صفحة 51)

يتوقف تصنيف مناطق الظل في الجزائر على عدة معايير تتمثل في: (بسة و خدوش ، 2021، صفحة 12)

- بدرجة أولى المناطق غير المزودة بالمياه الصالحة للشرب، غير المربوطة بشبكة الكهرباء، غير المزودة بالغاز الطبيعي، غير المزودة بشبكة الصرف الصحي، غير المتوفرة على النقل العمومي والمراكز الصحية والمنعممة الطرقات أو التي تتوفر على طرق مهترئة بالإضافة إلى غياب الأمن.
- وبدرجة أقل المناطق التي لا يتوفر بها الإطعام المدرسي، التدفئة المدرسية، اكتظاظ الأقسام، ملعب جوارى، خطر طبيعي (واد، انجراف...).

مع الأخذ بعين الاعتبار في إعطاء الأولوية في تصنيف المناطق ما يلي:

- بعد المنطقة عن مركز البلدية (مقر البلدية).
- المساحة التقريبية للمنطقة.
- عدد السكان.
- بعد المنطقة عن المدرسة الابتدائية الأقرب وكذا المتوسطة الأقرب.
- بعد المنطقة عن المركز الصحي الأقرب.
- بعد المنطقة عن السوق الأقرب

I. 2- مفهوم المشاريع العمومية:

تعددت الآراء واختلفت في تحديد مفهوم المشروع، وهذا راجع لتعدد الأهداف والجوانب والاشكال التي يتخذها المشروع، فهناك من يعرفه على أنه:

- 1- المشروع العام هو: " مجموعة كاملة من الأنشطة والعمليات التي تستهلك موارد محدودة ينتظر من مداخيل وعوائد أخرى نقدية أو غير نقدية" (HAMDI, 2000, p. 09)
- 2- المشروع العام هو: " مجموعة من الأنشطة المرتبطة والمتداخلة في نفس الوقت والتي تتضمن استخدام العديد من الموارد المتاحة لتحقيق بعض المنافع في المستقبل القريب" (شريف و الصحن، 1998، صفحة 209)
- 3- المشروع العام هو: " هو هدف يراد تحقيقه بتدخل عدة أطراف في إطار معين خلال مدة زمنية، باستعمال وسائل محددة وإتباع منهج وأدوات محددة" (HENRI & CLET, 2003, p. 08)

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن المشاريع الاستثمارية قد يقوم بها القطاع الخاص أو قد تقوم بها الدولة وعليه يمكن تعريف المشروع العام على أنه: "وحدة انتقالية تملكها الدولة إما كلياً أو جزئياً مستقلة عن الجهاز الإداري للدولة تتولى إنتاج السلع والخدمات التي قد تكون خاصة أو جديرة بالإشباع أو العمل في نطاق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها" (عثمان، 2000، صفحة 22)

ومن هذا التعريف يتضح أنه يجب أن تكون ملكية المشروع العام للدولة سواء ملكية تامة لرأس المال أو جزئية، حيث تسعى بالمقابل المشاريع العمومية إلى تحقيق المنفعة العامة وذلك على حساب تحقيق الربح المالي على عكس المشاريع الخاصة، إلا أننا لا يمكننا القول إلى أنها لا تسعى إلى تحقيق الربح المالي وإنما ليس على حساب أهداف المشروع سواء كانت هذه الأهداف اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو غيرها....، ومن أهم الأهداف التي أنشأ من أجلها المشاريع العمومية هي: (بركان ، 2015)

- تقوم الدولة بإنشاء بعض المشروعات الدولة لغرض الأمن القومي .
- قيام بإنشاء المشروعات وبيع سلع ومنتجات بأقل من سعرها وتكلفتها، من أجل تدعيمها .
- تهدف الدولة من إنشاء بعض المشروعات عموماً لتمويل خزينتها والحصول على موارد مالية بدلا من الضرائب.
- قيام الدولة بإنشاء مشاريع المنافع العامة التي تنشأ الخدمات العامة لغرض توفير الكهرباء، المواصلات، النقل.... الخ

I. 3- مفهوم التنمية المستدامة:

لقد شهد عام 1992 إضافة البعد الاقتصادي والاجتماعي لمفهوم التنمية المحلية المستدامة، من خلال قمة الأرض، بمدينة "ريو دي جانيرو" بالبرازيل حيث انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي حضره أكثر من 120 رئيس دولة. وكان الهدف من هذا المؤتمر وضع مقاييس لكبح استنزاف موارد البيئة على المستوى الوطني والدولي، حيث خرج بمجموعة مبادئ (27 مبدأ) التي تدعم توجه نحو التنمية المستدامة، ومع تطور مفهوم التنمية المستدامة اتسعت دائرة تطبيق مبادئ الاستدامة على مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية حتى باتت مسؤولية الجميع من الفاعلين في المجتمع بدءاً من الدولة بمختلف هيئاتها والقطاع الخاص، إضافة إلى المجتمعات المحلية التي هي في الواقع جوهر هذه العملية. (عبد الرحمان، 2011، صفحة 11)، كما تطرق لمصطلح التنمية المستدامة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي حمل عنوان مستقبلنا المشترك ونشر لأول مرة سنة 1987 وفيه عرفت اللجنة العالمية للتنمية المستدامة، التنمية المستدامة بأنها: "هي تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال اللاحقة على تلبية الحاجات الخاصة".

كما تم الاتفاق على تعريف التنمية المستدامة خلال انعقاد مؤتمر البيئة والتنمية في مدينة ريودي جانيرو البرازيلية سنة 1992 على أنها: "ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوي للحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل (أبو زنت و غنيم، 2005، صفحة 23)

ومن خلال ما سبق يمكن القول باختصار على أن تحقيق التنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق التنمية والنمو في شتى المجالات، اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا دون المساس بحق الأجيال القادمة في الاستفادة من الموارد والإمكانيات الطبيعية، مع العمل على المحافظة على المحيط البيئي واستغلال الطاقات المتجددة غير الضارة بالبيئة.

II. الاطار التطبيقي لتقييم حصيلة المشاريع التنموية لصالح مناطق الظل لولاية تلمسان :

II. 1- أنواع صيغ التمويل برامج المشاريع التي تستفيد منها مناطق الظل لولاية تلمسان

هي كل الموارد المالية التي تستفيد منها الجماعات المحلية لتمويل مشاريعها التنموية والموجهة خاصة لمناطق الظل، وتختلف هذه الموارد المالية في قيمتها وأهميتها باختلاف مصادرها، والتي نذكر منها:

II. 1-1- ميزانية التجهيز للدولة : تعتبر من أهم مصادر تمويل المشاريع التنموية التي تعبر عن برامج عادية تستفيد منها مناطق الظل و نميز صنفين من نفقات التجهيز حسب الجهة المكلفة :

البرامج القطاعية الغير مرمكة: الهدف من هذه المشاريع هو تحديد أهداف التوازنات القطاعية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية عبر مختلف أقاليم الوطن، ويشرف على هذه المشاريع الوزارات المعنية بالقطاع وتسجيل مشاريع البرامج القطاعية الغير مرمكة الذي يسهر على تسيير هذه البرامج الواقعة في حدود ونطاق اختصاصه. وقد عرفت المادة 16 من المرسوم رقم 98-227 المتعلق بنفقات الدولة لتجهيز: "تخص البرامج القطاعية الغير مرمكة برامج التجهيز المسجلة باسم الوالي والتي تبلغ رخصة برنامجها حسب كل قطاع فرعي من القائمة بموجب مقرر برنامج من وزير المالية طبقا للبرامج التجهيز التي اعتمدها الحكومة". (المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13 جويلية 1998 يتعلق

بنفقات التجهيز الدولة ، 1998) وتمول هذه المشاريع من ميزانية التجهيز العمومي كذلك كما تجدر الإشارة إلى أن اختيار هذه المشاريع يتم وفق حاجيات أفراد الإقليم المعني بها.

مخططات البلدية للتنمية : هو أحد البرامج التنموية للدولة له حصة معتبرة في ميزانية التجهيز العمومي، فالمخططات البلدية للتنمية تركز لامركزية التسيير، ويعد الأكثر استعمالاً منذ سنة 1974 إذ تمس هذه البرامج مباشرة البلدية من حيث التخطيط والاختيار وملائمة المشاريع المقترحة مع حاجة المواطنين على مستوى الإقليم المحلي، وذلك عن طريق إشراك المجتمع المحلي في التنمية .

عرفها المرسوم رقم 98-227 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز في المادة 20 على أنه: "يخضع برنامج التجهيز العمومي التابع لمخططات البلدية للتنمية رخصة برنامج شاملة حسب الولاية يبلغها الوزير المكلف بالمالية بعد التشاور مع الوزير المكلف بالجماعات المحلية ويتمحور هذا البرنامج حول الأعمال ذات الأولوية ومنها على الخصوص التزويد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير والشبكات والطرق وفك العزلة". (المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13 جويلية 1998 يتعلق بنفقات التجهيز الدولة ، 1998)

II. 1-2- ميزانية الجماعات المحلية:

و يقصد به أيضا التمويل الذاتي للجماعات المحلية المتمثلة في الولاية و البلدية و هي قيام الجماعات المحلية بتمويل مشاريعها من ارادتها الخاصة دون تدخل الدولة و هما ما يعبر عن الاستقلالية المركزية المحلية، الا أنه يبقى هذا التمويل عاجز عن أداء دوره نظرا لان أغلبية البلديات عاجزة تعيش على اعانات الدولة.

ويعرف التمويل الذاتي بأنه الاقتطاع التي تقوم به الجماعات المحلية من نفقات التسيير المسجلة في ميزانياتها، لفائدة عمليات التجهيز والاستثمار، وتحدد نسبة الاقتطاع بموجب قرار وزاري مشترك بالنسبة لميزانية البلديات وبقرار وزاري بالنسبة لميزانية الولايات وعموما تتراوح نسبة الاقتطاع بين 10% الى 20% من مجموع الإيرادات. يخصص هذا الاقتطاع، ضمن ميزانية التجهيز والاستثمار للعمليات التي تهدف الى صيانة الهياكل التابعة للجماعات المحلية، وانشاء هياكل تدخل ضمن تحسين ظروف السكان، ويبقى مجهود التمويل الذاتي للجماعات المحلية، رهين قيام الهيئات المركزية بتحرير الجماعات المحلية من التكفل بخدمات ومهام بطبيعتها تقع على كاهل الدولة مثل تسيير الحالة المدنية وان أسهمت الدولة في الانفاق عليها الا أن هذا الاسهام لا يتكفل بكافة النفقات المترتبة عن تسيير هذه المرافق. (النوي، 2011، صفحة 95)

II. 1-3 - صندوق الضمان و التضامن ما بين البلديات FCCL :

يعتبر من أهم مصادر تمويل مشاريع التنمية الغير العادية التي تستفيد منها مناطق الظل،وقد تم انشاء هذا الصندوق طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 14/116 (المرسوم التنفيذي رقم 16-114 المتضمن انشاء صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية و تحديد مهامه و تنظيمه و سيره مؤرخ في 24 مارس 2014 ، صفحة 04)، ويعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، و يوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالداخلية، حيث يتولى بصفة أساسية تسيير هذين الصندوقين للجماعات المحلية.

يساهم هذا الصندوقين في تمويل و دعم التنمية المحلية من خلال تجسيد التضامن المالي ما بين بلديات و ولايات الوطن و تقليص الفوارق التنموية بينها و تحقيق التوازن الجهوي من خلال تقديم اعانات للبلديات و الولايات الأكثر حرمانا و فقرا. تتجلى أهميته من في تمويل المشاريع التي تمس حياة المواطنين المحليين و العمل على التنسيق بين اعانات الدولة المقدمة عبر البرامج غير الممركزة PSD و مخططات البلدية للتنمية على مستوى المحلي (دلالي و عبد القادر ، 2021)

II. 1-4- حسابات التخصيص الخاص

نوع من أنواع التمويل الغير العادية التي تساهم في تمويل مشاريع التنمية المحلية ، فهي حسابات خارج الميزانية، فهي تعبر عن استثناء لمبادئ الميزانية لا سيما في مبدأ عدم تخصيص ايراد لنفقة بحد ذاتها ، تفتح هذه الحسابات عن طريق قانون مالية لأداء خدمة عامة و تغلق بنفس الطريقة بعد انتهاء مهامها، فالاعتمادات المرصودة لتلك الحسابات تكون موجهة توجيهها خاص مثل صندوق الخاص بالمياه فالاعتمادات المرصودة في هذا الحساب موجه في المساهمة في انجاز المشاريع التي لها علاقة بالمياه كتوفير المياه الصالحة لشرب و لا يمكن بأي حال من الأحوال استغلال هذه الأموال في مشاريع أخرى ليس لها علاقة بالمياه

II. 2- الحصيلة المالية لمشاريع التنمية التي استفادت منها مناطق الظل لولاية تلمسان: يسمح لنا هذا الجدول بتقييم

الحصيلة المالية لمجمل المشاريع التنموية لمناطق الظل لولاية تلمسان

الجدول (1): جدول تفصيلي للغلاف المالي للمشاريع التنمية التي استفادت منه مناطق الظل لولاية تلمسان لسنة 2021

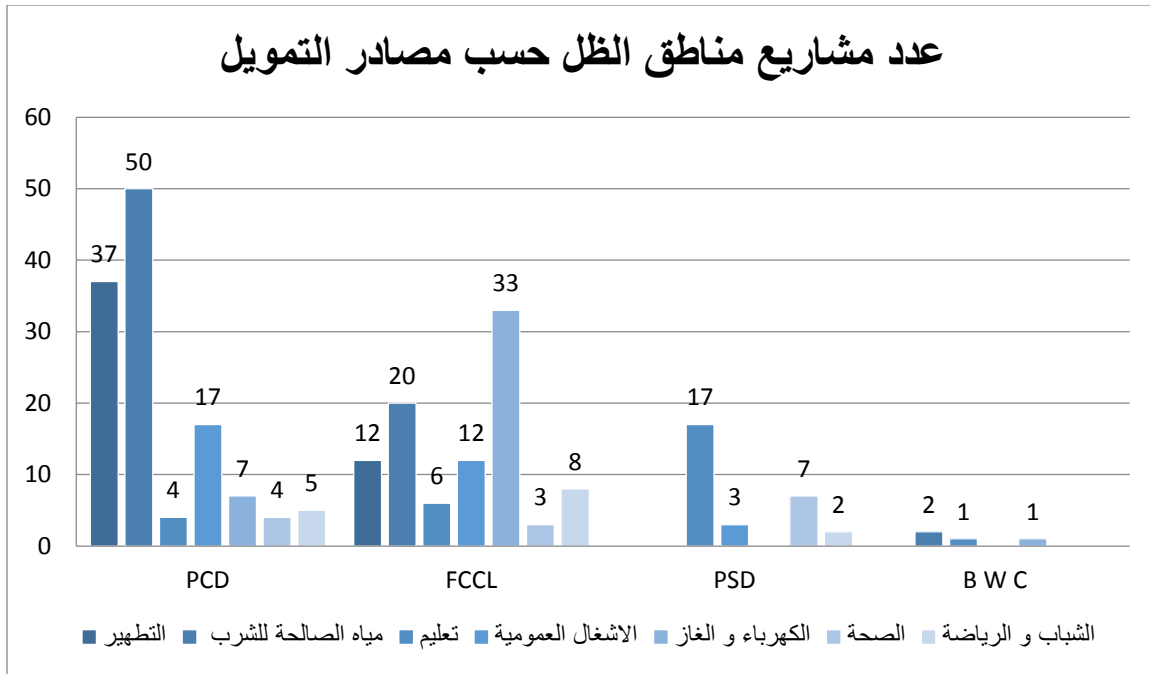
حسب مصادر التمويل (مبلغ بمليار دينار)

B.W.C		PSD		FCCL		PCD		مصادر التمويل طبيعة المشاريع
عدد المشاريع	رخصة البرنامج	عدد المشاريع	رخصة البرنامج	عدد المشاريع	رخصة البرنامج	عدد المشاريع	رخصة البرنامج	
				12	51.646	37	234.683	أشغال التطهير
2	5.536			20	135.849	50	285.125	تزويد بالمياه الصالحة للشرب
1	12.000	17	217.000	6	32.271	4	16.548	مشاريع قطاع التعليم
		3	1.900.000	12	140.758	17	210.477	الاشغال العمومية
1	5.190			33	234.804	7	31.655	التزويد بالكهرباء و الغاز
		7	49.000	3	22.630	4	5.907	مشاريع قطاع الصحة
		2	13.000	8	61.349	5	37.896	مشاريع قطاع الشباب و الرياضة
4	22.726	29	2.179.000	94	679.308	124	822.292	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على النشرات الإحصائية لولاية تلمسان لسنة 2021

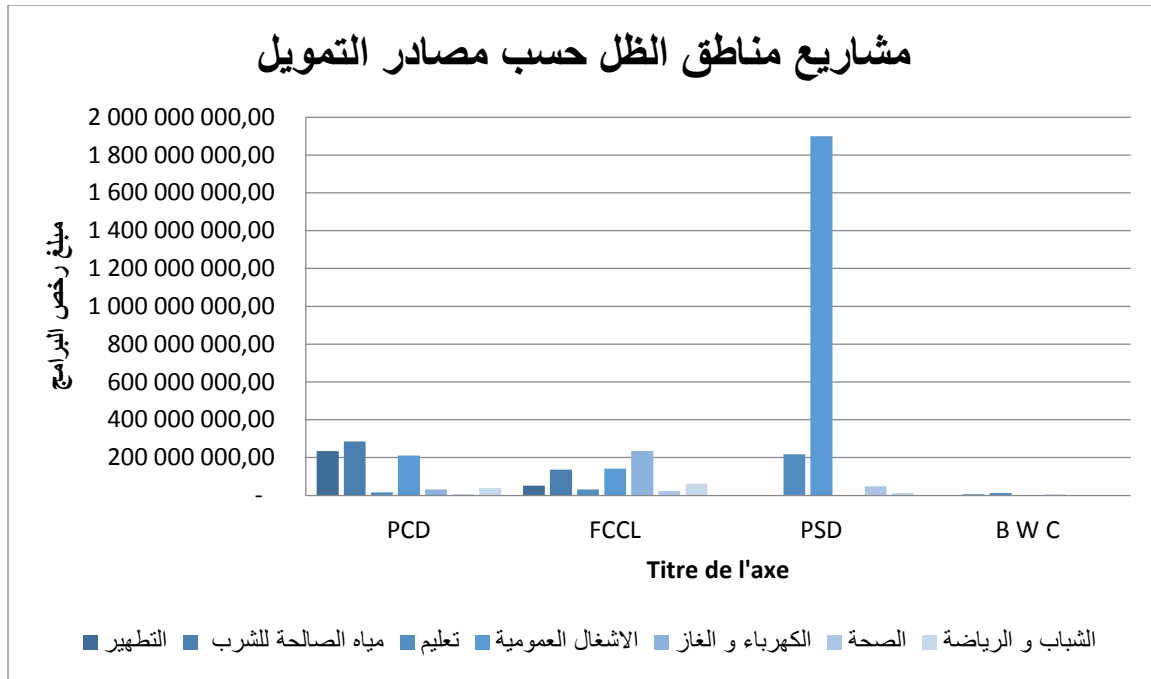
يوضح الجدول أعلاه عدد المشاريع وحجم تمويلها التي استفادت منها مناطق الظل لولاية تلمسان حسب احتياجات سكان المحليين حيث تبنت السلطات المحلية مقارنة تشاركية مع المجتمع المدني عبر ممثلي الاحياء و القرى في ترتيب الأولويات القطاعية بالاعتماد على عدة مؤشرات لتقييم و يمثل الشككين البيانيين التاليين عدد و حجم تمويل مشاريع التنمية لمناطق الظل حسب مصادر التمويل بمقارنة مع احتياجات سكان المحليين:

الشكل (1): عدد مشاريع مناطق الظل حسب مصادر التمويل



المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على النشرات الإحصائية لولاية تلمسان لسنة 2021

الشكل (2): حجم تمويل مشاريع مناطق الظل حسب مصادر التمويل



المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على النشرات الإحصائية لولاية تلمسان لسنة 2021

من خلال الجدول و الشكليين البيانيين أعلاه نلاحظ:

أن عدد مشاريع مناطق الظل المسجلة في ولاية تلمسان حسب احتياجات السكان المحليين، أين تم تسجيل 251 مشروع مع رصد 3.703.326.000.00 دينار كغطاء مالي من أجل تحسين الحياة في تلك المناطق التي تعرف أدنى مستويات للمعيشة و نسب مرتفعة من الفقر و الحرمان

تختلف مصادر تمويل هذه المشاريع تتقدمها بنسبة كبيرة برامج القطاعية غير مرمزة PSD و التي كانت موجهة لتمويل مشاريع الأشغال العمومية لفك العزلة عن المناطق عن المناطق النائية من القرى والمداشر التي مازالت تعاني من قلة الطرق وصعوبة التضاريس التي تعرف بها المناطق الريفية، والجلبية، ثم تليه التمويل عن طريق مخططات البلدية PCD و الصندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية FCCL بنسب متقاربة، حيم تم تمويل مشاريع تزويد سكان بالمياه الصالحة للشرب و مشاريع التطهير و المشاريع الشباب و الرياضة و بنسبة أقل مشاريع الأشغال العمومية، ثم يليه التمويل عن طريق ميزانيات الجماعات المحلية و التي هي ضئيلة جدا مقارنة بباقي المصادر مما نستنتج أن مشاريع مناطق الظل تمول كليا عن طريق ميزانية التجهيز الدولة PSD، PCD و الصندوق التضامن و ضمان للجماعات المحلية FCCL

توزعت المشاريع التنموية في مناطق الظل حسب الأهمية الى :

مشاريع الصرف الصحي حيث بلغت عددها 49 مشروع بغلاف مالي قدر بحوالي 286.329.000.00 دج تم تمويلها عن طريق ميزانية تجهيز الدولة PCD و صندوق التضامن و ضمان للجماعات المحلية FCCL .

مشاريع التزويد بالمياه الصالحة للشرب حيث بلغت عددها 72 مشروع بغلاف مالي قدر بحوالي 420.079.000.00 دج تم تمويلها عن طريق ميزانية تجهيز الدولة PCD و صندوق التضامن و ضمان للجمعات المحلية FCCL و مشروعين فقط تم تمويلهم عن طريق ميزانية الجمعات المحلية لا يتعدى مبلغهم 5.536.000.00 دج

مشاريع تحسين ظروف التمدرس حيث بلغت عددها 28 مشروع بغلاف مالي قدر بحوالي 265.819.000.00 دج تم تمويلها عن طريق ميزانية تجهيز الدولة PSD & PCD و صندوق التضامن و ضمان للجمعات المحلية FCCL و مشروع واحد فقط تم تمويله عن طريق ميزانية الجمعات المحلية لا يتعدى مبلغه 12.000.000.00 دج

مشاريع الاشغال العمومية لفك العزلة حيث بلغت عددها 32 مشروع بغلاف مالي قدر بحوالي 2.251.235.000.00 دج تم تمويلها كليا عن طريق ميزانية تجهيز الدولة PSD & PCD و صندوق التضامن و ضمان للجمعات المحلية FCCL

مشاريع الربط بالكهرباء و الغاز حيث بلغت عددها 41 مشروع بغلاف مالي قدر بحوالي 266.459.000.00 دج تم تمويلها عن طريق ميزانية تجهيز الدولة PCD و صندوق التضامن و ضمان للجمعات المحلية FCCL و مشروع واحد فقط تم تمويله عن طريق ميزانية الجمعات المحلية لا يتعدى مبلغه 5.190.000.00 دج

مشاريع تحسين ظروف الصحية حيث بلغت عددها 14 مشروع بغلاف مالي قدر بحوالي 77.537.000.00 دج تم تمويلها كليا عن طريق ميزانية تجهيز الدولة PSD & PCD و صندوق التضامن و ضمان للجمعات المحلية FCCL

مشاريع الشباب و الرياضة كفضاءات الترفيه حيث بلغت عددها 15 مشروع بغلاف مالي قدر بحوالي 112.245.000.00 دج تم تمويلها كليا عن طريق ميزانية تجهيز الدولة PSD & PCD و صندوق التضامن و ضمان للجمعات المحلية FCCL

الهدف الأساسي من برمجة المشاريع العمومية في تنمية مناطق الظل في ولاية تلمسان:

هذه المشاريع المبرمجة تندرج ضمن الإستراتيجية السياسات الاجتماعية لدولة لتحقيق الأهداف التالية :

-تحسين الظروف المعيشية لمواطني مناطق الظل .

-تطوير البنية التحتية خاصة شبكة الطرقات من خلال فك العزلة ،و شق طرقات جديدة.

-إنجاز وتأهيل شبكات الصرف الصحي، الكهرباء،الغاز ،الإضاءة العمومية في هذه المناطق المعزولة .

-تحسين ظروف مختلف الخدمات منها : التمدرس ،العلاج ،الفضاءات الترفيه

الخلاصة:

إن دراستنا لواقع مشاريع العمومية المبرمجة ضمن التنمية المحلية لمناطق الظل لولاية تلمسان المسطرة وفقا لتوجهات الدولة، التي تهدف إلى تقليص الفوارق والتباين في مجال التنمية بين المناطق الجهوية للبلاد، وذلك بهدف فك العزلة عن المناطق النائية وتوفير الضروريات لهذه المناطق والتي تتركز على عنصرين أساسيين، الأول يتركز في تسجيل عمليات صغيرة

لها أثر فوري، أما العنصر الثاني يتمثل في تبني حلول ظرفية استباقية في انتظار استكمال المشاريع المنطلقة والتي تحتاج إلى أجال طويلة لتجسيدها من جهة وكون الجماعات المحلية هي الوسيط بين الحكومة و الشعب ، والذي يكون التخطيط و اختيار وبرمجة هذه المشاريع على أساس مشاركة كل الأطراف وفقا لمتطلبات الحقيقة نتيجة لخرجات الميدانية للجان المختصة و الوقوف على الوضعيات المعيشية و توفير المتطلبات الضرورية لهذه الفئات محرومة وقد مست هذه البرامج عدة قطاعات على غرار فك العزلة، التزود بمياه الشرب، الصرف الصحي وتحسين ظروف التمدرس... الخ، هذه القطاعات سجلت عدة مشاريع وقيمة مالية جد معتبرة.

ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها:

- 1- مصدر تمويل هذه المشاريع تندرج ضمن: ميزانيات الجماعات المحلية BC، المخطط البلدي للتنمية PCD، صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية FCCL، برامج القطاعية غير مكرزة PSD ، الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا 116-302
- 2- طور الانجاز العمليات المبرمجة هناك منها : 40 مقرر إنجازها ، 55 في بداية الانطلاق ، 59 منها منجزة ، و 73 مطلوبة من طرف الهيئات المحلية على أساس الاحتياجات مست مختلف القطاعات أهمها التزويد بالمياه الصالحة للشرب و الصرف الصحي و ربط الكهرباء و فك العزلة و الصحة و التمدرس
- 3- رغم النتائج الايجابية التي حققتها هذه البرامج في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها تبقى غير كافية نتيجة لبعض الأسباب منها: الاهتمام بقطاعات دون أخرى أدى الى عدم التوازن بين مختلف برامج والقطاعات التنمية وكذا بين بلديات مجال الدراسة بسبب عدم اشراك الفاعل لدور المجتمع المحلي في اتخاذ القرار، ومن جهة أخرى ازدواجية صيغ التمويل لنفس المشروع يؤدي الى تبديد المال العام

في الأخير يمكننا طرح التوصيات التالية:

- 1- الرفع من وتيرة انجاز المشاريع لأقصى المستويات ومرافقتها بدناميكية محلية خلاقة للثروة، تعتمد على محاربة كل أشكال البيروقراطية.
- 2- ضمان مرافقة المستثمرين وتحرير المبادرات وتطوير المقاولات و وفق مقارنة عصرية متعددة القطاعات تسمح بالاستغلال الأمثل للمؤهلات الاقتصادية المحلية لولايات الوطن.
- 3- تجسيد الميكانيزمات الرامية إلى ترقية نشاط الحركات الجمعوية والمجتمع المدني واشراكها المستمر في تسيير الشؤون المحلية.
- 4- تجنيد الوسائل البشرية التي سترافق إنجاز هذه المشاريع، الى المراقبة الدائمة والميدانية لهذه المشاريع من طرف المصالح التقنية والمنتخبين المحليين من أجل ضمان النوعية للإنجاز وترشيد النفقات العمومية
- 5- تحقيق تنمية محلية لمناطق الظل بقدرات و متطلبات الهيئات المحلية وفقا لإجراءات و تدابير استعجالية من سلطة المركزية

المراجع :

- HAMDI, K. (2000). *Analuse Des Projets de leur Financement*. alger: Imprimerie ES-SALEM.
- HENRI, P., & CLET, E. (2003). *Comment Manger Un Projet*. Edition D'organisation 2eme triage.
- LAHOUZI, N. (2021). Les Zones D'ombres, Enjeux et Stratigies de Requalification " Le Cas Des Zones D'ombres A La Wilaya Frontiere Tamanrasset. *POLITIQUE MONDIALE*, 05(01), 177-192.
- العايب عبد الرحمان. (2011). التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة . سطيف: دكتراه في العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس .
- المرسوم التنفيذي رقم 16-114 المتضمن انشاء صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية و تحديد مهامه و تنظيمه و سيره مؤرخ في 24 مارس 2014 . (2014). *الجريدة الرسمية العدد 19 ص 04*.
- المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13 جويلية 1998 يتعلق بنفقات التجهيز الدولة . (1998). *الجريدة الرسمية العدد 51*.
- أمنية بركان . (2015). تحليل و تقييم المشاريع العمومية و عقلانية الاختيارات العمومية. *مجلة الاقتصاد الجديد*, 01(12).
- توفيق عطا الله، و زولبخة عطا الله. (2020). تحديات الامن الانساني و أليات مواجهتها لتحقيق التنمية في مناطق الظل. *السياسات العالمية*, 05(01)، 118-136.
- خرشي النوي. (2011). *تسيير المشاريع في اطار تنظيم الصفقات العمومية* . الجزائر: دار الخلدونية .
- سامي بسة، و وردة خدوش . (2021). ماهية مناطق الظل و قراءة في وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل. *السياسة العالمية*, 05(01)، 8-18.
- سعيد عبد العزيز عثمان. (2000). *اقتصاديات الخدمات والمشاريع العامة، دراسة نظرية - تطبيقية* . الاسكندرية : الدار الجامعية .
- سلاف بوصبع. (2021). المدخل التكنولوجي للتنمية المستدامة في مناطق الظل الحدودية في الجزائر. *السياسة العالمية*, 05(01)، 218-203.
- صابر بن معروق. (2021). قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024). *السياسة العالمية*, 05(01)، 284-298.
- عبد الجليل دلاي، و باية عبد القادر . (2021). التضامن المالي بين الجماعات المحلية كآلية لتمويل التنمية المحلية المستدامة 'صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية نموذجاً". *مجلة الدراسات القانونية المقارنة*, 07(01)، 2357-2391.
- عبد الدين بن عمراوي . (2021). مناطق الظل الحدودية في الجزائر بين متطلبات التنمية المحلية و تعزيز مقدرات السياسة الوطنية. *السياسة العالمية*, 05(01)، 266-283.
- علي شريف، و محمد فريد الصحن. (1998). *اقتصاديات الإدارة -منهج القرارات-* . بيروت: الدار الجامعية.

ماجدة أبو زنت، و عثمان غنيم. (2005). التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الاسلامية. مجلد دراسات العلوم الادارية، 36(1).

مراد بوعشاوي. (2021). واقع تمويل وإعداد الميزانيات للجماعات المحلية في الجزائر ومتطلبات تنمية مناطق الظل. *Revue*

Organisation et Travail, 10(02), 07-23.

مصالح الوزير الاول . (فيفري 2021). حصيلة نشاط الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بعنوان سنة 2020. الجزائر .